مسألة الأقليات في المشرق
وقضايا التوحُّد والانقسام

محمد السماك

مقدمة:

تتعرض الأمة العربية إلى محاولات لاستضعافها ولاستنزاف طاقاتها وقواها في دوائر ثلاث:

الدائرة الوطنية: (داخل كل قطر عربي تقريباً) وذلك من خلال استغلال التباينات الدينية أو المذهبية أو الإثنية أو القبلية في المجتمع الواحد، والوطن الواحد.

الدائرة القومية: بين الدول العربية نفسها حيث تستغل الخلافات حول الحدود وحول القيادات القومية والعلاقات الخارجية.

الدائرة الإسلامية: بين الدول العربية ودول الجوار الإسلامية (باستثناء أثيوبيا) (السنغال ـ تشاد ـ إيران ـ تركيا) وذلك من خلال استغلال المصالح المتباينة والمشاعر القومية المتناقضة.

تتكامل هذه الدوائر لتشكل دائرة واحدة، فالصراع الداخلي مع أي أقلية دينية أو مذهبية أو إثنية، غالباً ما يرتبط بصراع مع دولة أو أكثر من دول الجوار العربي. وهو غالباً ما يترافق أيضاً مع صراع داخل الأسرة العربية وكأن هذه الدوائر تشكل سلسلةً واحدة تلتف حول عنق الأمة وتمسك بها قوى خارجية هي التي تقرر متى تشدّ ومتى ترخي وفقاً لمقتضيات لعبة الإخضاع والمحافظة على المصالح.

هذه الدراسة معنية بشكل أساسي بالدائرة الأولى، دائرة استغلال الأقليات في الوطن العربي. والهدف منها التأكيد على أن معالجة هذه القضية لا تكون إلا من ضمن المعالجة الأشمل للعلاقات العربية ـ العربية، وللعلاقات العربية مع دول الجوار.

قبل رسم صورة عن تعدد أقليات المجموعات الإثنية في الوطن العربي، لا بد من وضع هذه الصورة أولاً في الإطار الدولي الأشمل. فالدول، قد تكون موحدة أو متعددة الاثنيات[1]. إن معظم الدول هي دول متعددة الإثنيات. وفي غالب الأحيان فإن لكل إثنية رواسب قومية تاريخية وتطلعات قومية مستقبلية. وأذكر على سبيل المثال دولاً كبرى مثل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وكندا. وفي قارة آسيا، الهند وأندونيسيا. وفي قارة أفريقيا نيجيريا وتشاد. وفي أوروبا بريطانيا وسويسرا وبلجيكا. وفي أميركا اللاتينية البرازيل والبيرو.

وتؤكد الإحصاءات الدولية[2] أن من بين 132 دولة (جرى الإحصاء في عام 1972) هناك 12 دولة فقط (أي9,1٪) تتمتع بوحدة إثنية. وهناك 25 دولة أخرى (أي 9 ,18) تتمتع بإثنية واحدة كبيرة تشكل 90 بالمئة من السكان، و25 دولة أخرى تتراوح نسبة الإثنية الواحدة المهيمنة عليها بين 75و 89٪ من السكان. وتبين الدراسة أيضاً أن هناك31 دولة (أي 23,5٪) تتراوح نسبة الإثنية الواحدة فيها بين 50و 74٪ من السكان و39 دولة (أي29,5٪) لا تشكل الإثنية الواحدة غير نصف السكان.

وتؤكد الدراسة وجود عدد من الدول تتعدد فيها الإثنيات. وتعيش هذه الإثنيات إما في حالة تفاهم أو في حالة تصارع. ومن هذه الدول 53 دولة يزيد عدد الإثنيات فيها على الخمس.

بعض هذه الإثنيات تحاول الانفكاك لإقامة شخصية سياسية وكيان خاص بها.

وبعضها يحاول الاتصال بدول أخرى يعتقد أنه إثنياً يرتاح ويطمئن أكثر إلى مصيره معها.

ولقد كانت هذه التطلعات مصدراً أساسياً لتغييرات سياسية عميقة عصفت بالعالم، بدءًا من جنوب أوروبا في البلقان (البلغار ـ اليونان ـ الرومان ـ الصرب ـ الأتراك) الذين أرادوا الاستقلال عن الدولة المتعددة الاثنيات وهي الإمبراطورية العثمانية، حتى الحروب الثورية في الصين (1911 - 1949).

أطلق الرصاصة الأولى في الحرب العالمية الأولى في 28 حزيران 1914 شاب صربي في مدينة سيراجيفو يدعى كافريلو برينسيبا أودت بحياة ولي عهد النمسا الأرشيدوق فرانز فرديناند وكان من نتيجة الحادث أن شنت الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية

(1) International relations - Power and Justice, 1982, P. 362.

(2) المصدر السابق، ص 357.

هجوماً على مملكة الصرب، الأمر الذي أدى إلى سلسلة من الأحداث كانت الحرب العالمية الأولى ذروتها.

وبين الحربين العالميتين الأولى والثانية انتهجت ألمانيا الهتلرية سياسية توحيد الإثنيات الألمانية. فكانت الوحدة القسرية مع النمسا، وكان الهجوم على تشيكوسلوفاكيا تنفيذاً لتلك السياسية.

وبعد الحرب العالمية الثانية تجزأت شبه القارة الهندية إلى دولتين هما الهند والباكستان. وفيما تواجه الهند اليوم خطر مزيد من التمزق من خلال حركتي السيخ في البنجاب وأهل كشمير، انفصلت بنغلادش عن الباكستان وأصبحت دولة مستقلة. وطالبت مقاطعة كتنغا الاستقلال عن الكونغو (زائير اليوم) وانفجر الصراع التركي - اليوناني الديني الإثني في قبرص. كما تواصل انفجار الصراع الديني في إيرلنده الشمالية بين الكاثوليك والبروتستانت. وانفجر الصراع الإثني اللغوي في كندا بين الناطقين بالإنكليزية والناطقين بالفرنسية. وبين الفلامنك والوالون في بلجيكا، وبين الباسك والأسبان، وقامت حرب بيافرا في نيجيريا. وبعد انفجار الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، ما عاد هناك حديث غير حديث القوميات والاثنيات التي تريد الاستقلال.

لقد كان من الضروري النظر من زاوية واسعة إلى صورة واقع ودور الاثنية في صناعة عالمنا المعاصر، كمدخل للتأكيد على خطورة استغلال الاثنية في العالم العربي، خاصة إذا ما وضعت هذه الاثنية في إطار ديني أو مذهبي، كما جرى في السابق، وكما يجري اليوم.

إن الوطن العربي مقسم عمودياً وافقياً على النحو الآتي:

فهناك أولاً عرب. وهناك مسلمون غير عرب كالأتراك في العراق والشركس في الأردن، والبربر في المغرب والجزائر، والزنوج في جنوب السودان وموريتانيا. وهناك من هم ليسوا مسلمين ولا عرباً كالأرمن في لبنان وسوريا[1]. أما الإسرائيليون الذين يحتلون فلسطين، فإن لهم تصنيفاً خاصاً في إطار هذه الدراسة.

ثانياً: وهناك مسلمون سنة وشيعة وعلويون ودروز، بالإضافة إلى حركات سياسية عديدة أخرى اتخذت من الإسلام غطاءً لها مثل الإسماعيلية وغيرها من التيارات الدينية.

---

(1) Michael Hudson, Arab Politics, Yale University P.P. 56- 78 Press, 1977,

لقد كان لهذه المجموعات الدينية والمذهبية والإثنية أدوار هامة في التاريخ الإسلامي العام. وفي تاريخ المنطقة العربية الخاص.

وفي الأساس هناك قاعدة إسلامية ثابتة تقوم عليها الوحدة الإسلامية. وهذه القاعدة تتمثل في قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾. «ومن شأن التأكيد على هذه القاعدة الشرعية لتساوي المؤمنين ضمن وحدة الإسلامي الدينية والاجتماعية، صهر أشد الشعوب اختلافاً في العرق واللون في أمة واحدة. ولقد كان هذا التوكيد من العوامل الرئيسية التي ضمنت اتساع الإمبراطورية الإسلامية اتساعاً عجيباً، وصانت قوتها والتحامها على مر القرون. ولما ضعفت روح التكامل الخلقي في الإسلام، كان الفوز للنزاع الشعوبي وكان فوزاً على حساب سلطان الإسلام. فتجزأت الدولة وتم النصر لأعداء الإسلام»[1]. ولا غرو فإن انحطاط السلطة السياسية في الدول التي نشأت عن إمبراطورية الإسلام وما حدث من صولات التوسع والاستعمار الأوروبي أنعش شعور التكامل الإسلامي، فتجلت جميع مناحي التجديد التي ظهرت في القرن التاسع عشر في الشرق الأدنى والأوسط بروح إسلامية.

إلا أن الاستعمار استطاع تحت مظلة مبدأ الوطنية المحلية الذي أعلنته فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وأد هذا التجديد، حتى إنه ليبدو مجرد أثر بعد عين.

لقد لجأ بعض المؤرخين إلى اتهام الذين خلفوا في قيادة الأمة الإسلامية من الترك والبربر والفرس بأنهم مسؤولون عن سقوط الحضارة الإسلامية. ويقول رينان: «بدأ الانحطاط عندما وقع الإسلام بين أمتي البربر والترك الغليظتين».

غير أن الواقع التاريخي هو غير ذلك بالتأكيد:

فالأتراك في بغداد، والبربر في المغرب وأسبانيا، والشركس والأكراد في القاهرة لم يصنعوا سوى التقاط أزمة السلطان الساقطة من أيدي الخلفاء الضعيفة، وفضلاً عن ذلك فإن الأمر لم يكن شؤماً على الإسلام. ذلك أنه أتاح لدولته أن تبقى عدة قرون، فيوسف بن تاشفين البربري رد الهجمات عن الأندلس الإسلامية عدة أجيال. وصلاح الدين الأيوبي الكردي رد هجمات الصليبيين وجدد تحرير القدس. يقول المؤرخ التركي حيدر بامات في كتابه «مجالي الإسلام»[2]: «ويمكن للناس أن يتساءلوا عما يكون مصير البلدان العربية لو لم يأخذ الأيوبيون والمماليك على عواتقهم أمر الدفاع عن الشام ومصر

(1) حيدر بامات: مجالي الإسلام ـ ترجمة عادل زعيتر ـ دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1956)، ص 511.
(2) المصدر السابق، ص 455.

في الوقت المناسب. فإذا حكمنا في الأمر على مثال أسبانيا، أمكننا أن نفترض في الوقت الحاضر عدم اشتمال هذه البلاد الواسعة على مسلم واحد».

لقد قصدت من وراء هذه الملامسة التاريخية السريعة لدور غير العرب في التاريخ الإسلامي التمهيد لدخول المرحلة الحالية. مؤكداً على أن الأقليات الإسلامية غير العربية ترتبط في أعماقها مع الأكثرية العربية الإسلامية بأمرين أساسيين وجوهريين: الأمر الأول ديني: ويقوم كما ذكرت آنفاً على قاعدة «إنما المؤمنون إخوة» و«لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى». والأمر الثاني إنساني: ويقوم على الاعتزاز بالدور الذي قام به الأجداد في صناعة تاريخ المنطقة سياسياً وحضارياً على حدٍّ سواء.

إن عدم تفهم وعدم مراعاة هذين الأمرين يؤدي إلى اتساع الهوة بين المسلمين العرب... والمسلمين غير العرب وبين العرب غير المسلمين والعرب المسلمين. وهي هوة تبدو كافية لتسلل المؤامرة التقسيمية الخطيرة التي عانى منها كل المسلمين وكل العرب في هذا الجزء من العالم.

إن لهذه المؤامرة بعدين أساسيين. البعد الأول يقوم على ضرب الوحدة الإسلامية باختلاق تيارات دينية ذات نزعة ارتدادية عن الإسلام. والبعد الثاني قومي، وهو مكمل للبعد الأول من حيث تمزيق الوحدة بين القوميات المتعددة تحت المظلة الإسلامية.

بالنسبة للبعد الأول يبدو من الصعب إن لم يكن من المستحيل تسجيل تيار ديني أو حتى مجرد اجتهاد خاص ومتميز، صادر عن أقلية في العالم العربي. فلا الأكراد في مشرق العالم العربي، ولا البربر في مغربه، استحدثوا مدرسة، أو ابتدعوا تياراً دينياً له مواصفات خاصة، أو يتضمن اجتهادات ذاتية.

وإذا كان المسلمون البربر في شمال أفريقيا يبالغون أحياناً في تكريم أضرحة المشايخ والأئمة إلى حد التقديس. فإن ذلك ليس مقتصراً عليهم وحدهم وبالتالي لا يمكن الادعاء بأن ذلك ميزة خاصة بهم. بل إن سائر المسلمين العرب في المنطقة يمارسون نفس العادات، ولا أقول الطقوس[1]. ثم إن جميع المسلمين في المغرب عرباً وبربراً، هم

(1) يقول القرآن الكريم (4/32) ﴿ما لكم من دونه من وليٍّ ولا شفيع﴾ ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء، والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾)(قرآن الكريم 2)/177). وجاء في الحديث الشريف: «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه».

ويذكر إ. مونته في كتابه «حاضر الإسلام ومستقبله»: إن عبادة الأولياء ليست سوى أمر طفيلي وعلى الرغم من كون الأولياء موضعاً للتقديس يبقى الله إله الإسلام دائماً، ويظل التوحيد الإسلامي ثابتاً لا يتزلزل.

من اتباع المذهب المالكي.

أما الأكراد فليسوا كلهم مسلمين. هناك فئة قليلة منهم تعتنق الدين المسيحي. والمسلمون منهم سنة وشيعة، وإن كانت أكثريتهم من السنة. وعلى الصعيد الطائفي لم يبتدع الأكراد تياراً دينياً متميزاً.

من أجل ذلك لا بد من تجاوز حدود العالم العربي بحثاً عن مصادر تيارات دينية وجدت في العالم العربي بعض الصدى. ونشير بصورة خاصة إلى اثنين رئيسيين منها: هما القاديانية، والبهائية، اللذان خرجا من الهند ـ باكستان، ومن إيران عندما كانت هذه المنطقة كلها خاصة للاستعمار البريطاني.

وهنا أعود إلى البعد الثاني في المؤامرة على الوحدة القومية الإسلامية القائمة داخل العالم العربي بصورة خاصة. فأشير إلى دراسة إسرائيلية نشرتها مجلة «كيفونيم» ـ الحقيقة ـ في عددها رقم 14 الصادر في شتاء 1982، وهي مجلة تصدر عن المنظمة الصهيونية العالمية، وتمثل خلاصة الفكر الصهيوني في هذه المرحلة، وعنوانها: «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات». تقول الدراسة: إن العالم العربي ـ الإسلامي ليس هو المشكلة الاستراتيجية الاساسية التي سنواجهها خلال الثمانينات، وذلك على الرغم من أن له النصيب الأوفر في تهديد إسرائيل بسبب قوته العسكرية الآخذة في الازدياد. وهذا العالم (بطوائفه وأقلياته وأجنحته ونزاعاته الداخلية التي تؤول إلى دمار داخلي مذهل، كما نشهد في عدة بلدان في هذه المنطقة وفي البلقان وأواسط آسيا)غير قادر على التصدي لمشكلاته الأساسية الشاملة، وبالتالي فإنه لا يشكل تهديداً فعلياً لدولة إسرائيل في المدى البعيد، وإنما في المدى القصير، إذ هناك أهمية كبرى لقوته العسكرية الآنية. ففي المدى البعيد لا يستطيع هذا العالم البقاء ببنيته الحالية في المناطق المحيطة بنا من دون تقلبات فعلية. إن العالم العربي ـ الإسلامي مبني مثل برج ورقي مؤقت، شيده أجانب (فرنسا وبريطانيا في العشرينات) من دون إرادة السكان وتطلعاتهم فقد قسم إلى 19 دولة، كلها مكونة من تجمعات من الأقليات والطوائف المختلفة التي يناصب بعضها البعض العداء فإن كل دولة عربية ـ إسلامية تتعرض اليوم لخطر التفتت الاثني ـ الاجتماعي في الداخل، لدرجة أن بعضها تدور فيه الآن حروب أهلية.

وبعد أن تقدم الدراسة الصهيونية عرضاً للانقسامات داخل كل دولة عربية تقول[1]: إن صورة الوضع (القومية ـ الاثنية... الطائفية هذه) من المغرب حتى الهند ومن

(1) مجلة كيفونيم الإسرائيلية (خريف 1982).

الصومال حتى تركيا ـ تشهد على انعدام الاستقرار والتفتت السريع في جميع أنحاء المنطقة المحيطة بنا. وعندما نضيف إلى ذلك الصورة الاقتصادية، فإننا ندرك إلى أي حد تقوم المنطقة بأسرها فعلاً على برج من الورق، من دون أي فرص للتصدي لمشكلاتها الخطرة.

ومن خلال هذا الأمر تؤكد الدراسة الصهيونية أن أمام إسرائيل خيارات للسلام غير إعادة الأرض المحتلة. وأن الخيارات المستقبلية للسلام هي في انتزاع المزيد من الأراضي العربية عن طريق تجزئة العالم العربي إلى سلسلة من الكيانات السياسية المتناحرة دينياً ومذهبياً وإثنياً.

وفي هذا الشأن تقول الدراسة الصهيونية: إن مصر مفككة ومنقسمة إلى عناصر سلطوية كثيرة. وليس على غرار ماهي الحال اليوم، لا تشكل أي تهديد لإسرائيل وإنما ضمانة للأمن والسلام لوقت طويل، وهذا اليوم في متناول يدنا. وإن دولاً مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منهما، لن تبقى على صورتها الحالية بل ستقتفي أثر مصر في انهيارها وتفتتها فمتى تفتتت مصر تفتت الباقون. إن رؤيا دولة قبطية ـ مسيحية في صعيد مصر، إلى جانب عدد من الدول الضعيفة ذات سلطة أقلية ـ مصرية لا سلطة مركزية كما هو الوضع حتى الآن هي مفتاح هذا التطور التاريخي الذي أخرته معاهدة السلام، لكنه لا يبدو مستبعداً في المدى الطويل.

إن الجبهة الغربية التي تبدو للوهلة الأولى معضلة هي أقل تعقيداً من الجبهة الشرقية حيث أصبحت ماثلة أمامنا اليوم جميع الأحداث التي كانت بمثابة أمنية في الغرب. ذلك أن تفتت لبنان بصورة مطلقة إلى خمس مقاطعات إقليمية هو سابقة للعالم العربي بأسره. بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية، إذ أخذ ينحو منحى مشابهاً منذ اليوم. إن تفتت سوريا والعراق لاحقاً إلى مناطق ذات خصوصية إثنية ودينية واحدة على غرار لبنان، هو هدف من الدرجة الأولى بالنسبة إلى إسرائيل في الجبهة الشرقية في المدى البعيد. إذ إن تشتت القوة العسكرية لهذه الدول هو اليوم الهدف المرسوم في المدى القصير، وسوف تتفتت سوريا وفق التركيب الاثني والطائفي إلى عدة دول مثل لبنان حالياً، حيث تقوم على ساحلها دولة علوية ـ شيعية، وفي منطقة حلب دولة سنية، وفي منطقة دمشق دولة سنية أخرى معادية للدولة الشمالية، والدروز سيشكلون دولة، ربما أيضاً في الجولان عندنا، وطبعاً في حوران وشمال الأردن، وستكون ضمانة الأمن والسلام بأسرها في المدى الطويل، وهذا الأمر في متناول يدنا منذ اليوم.

إن العراق الغني بالنفط من جهة، والذي يكثر فيه الانشقاق والأحقاد في الداخل من جهة أخرى، هو المرشح المضمون لتحقيق أهداف إسرائيل، إن تفتيت العراق هو أكثر أهمية من تفتيت سوريا. فالعراق أقوى من سوريا، وقوته تشكل في المدى القصير خطراً على إسرائيل أكثر من أي خطر آخر. وحرب عراقية ـ سورية، أو عراقية ـ إيرانية سوف تفتت بالعراق وتؤدي به إلى انهيار في الداخل قبل أن يصبح في إمكانه التأهب لخوض صراع على جبهة واسعة ضدنا. وكل مواجهة بين الدول العربية تساعدنا على الصمود في المدى القصير، وتختصر الطريق نحو الهدف الأسمى وهو تفتيت العراق إلى شيع مثل سوريا ولبنان. وفي العراق سيكون التقسيم الإقليمي والطائفي متاحاً، كما كان الوضع في العهد العثماني وهكذا تقوم ثلاث دول (أو أكثر) حول المدن العراقية الرئيسية: البصرة وبغداد والموصل، فتنفصل مناطق شيعية في الجنوب عن الشمال السني والكردي بأكثريته. ولعل المواجهة الإيرانية ـ العراقية تؤدي إلى ازدياد حدة هذا الاستقطاب اليوم.

إن شبه الجزيرة العربية بأسره هو مرشح طبيعي للانهيار وأكثر من غيره اقتراباً منه، بفعل ضغط داخلي وخارجي، وهذا الأمر غير مستبعد في معظمه، خصوصاً في السعودية، سواء أبقيت القوة الاقتصادية القائمة على النفط أم انخفضت في المدى البعيد، فالاضطراب والانهيار من الداخل هما مسار واضح وطبيعي في ضوء تركيبة الدولة القائمة التي تفتقر إلى كيان.

إن الأردن هدف استراتيجي آني في المدى القصير، لكنه ليس كذلك في المدى الطويل، لأنه لا يشكل أي تهديد فعلي في المدى القصير، إلا إذا انقلب الوضع، وانتقلت السلطة إلى الفلسطينيين في المدى القصير[1]. ليس هناك أي إمكان بأن يبقى الأردن قائماً على صورته وبنيته الحاليتين في المدى الطويل. وينبغي أن تؤدي سياسة إسرائيل، حرباً أم سلماً، إلى تصفية الأردن بنظامه الحالي ونقل السلطة إلى الأكثرية الفلسطينية. فتبديل الحكم شرقي النهر، سوف يؤدي أيضاً إلى تصفية مشكلة المناطق الآهلة بالعرب غربي النهر، حرباً أم سلماً. إن الهجرة من المناطق (العربية المحتلة منذ سنة 1967) والجمود الاقتصادي، والانتشار الديموغرافي فيها، هما الضمانة للتغيير الوشيك على ضفتي النهر، وعلينا أن نكون نشيطين من أجل تسريع هذا التغيير، وفي أقرب وقت.

(1) المصدر السابق.

وقبل نشر هذه الدراسة بعام، وبالتحديد في 18 ديسمبر ـ كانون الأول ـ 1981 نشرت جريدة معاريف الإسرائيلية نص محاضرة للجنرال أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت جاء فيها ما يلي بالحرف: «إنّ إسرائيل تصل بمجالها الحيوي إلى أطراف الاتحاد السوفياتي شمالاً، والصين شرقاً، وأفريقيا الوسطى جنوباً، والمغرب العربي غرباً. فهذا المجال عبارة عن مجموعات قومية واثنية ومذهبية متناحرة. ففي باكستان شعب «البلوش»، وفي إيران يتنازع على السلطة كل من الشيعة والسنة والأكراد. وفي تركيا هناك الأكراد والمسألة الأرمنية، أما العراق فمشكلاته تندرج في الصراع بين السنة والشيعة والأكراد. في حين أن سورية تواجه مشكلة الصراع السني ـ العلوي، ولبنان مقسوم إلى عدد من الطوائف المتناحرة، والأردن مجال خصب لصراع من نوع فلسطيني ـ بدوي، كذلك في الإمارات العربية وسواحل المملكة العربية السعودية الشرقية حيث يكثر الشيعة من ذوي الأصول الإيرانية، وفي مصر جو من العداء بين المسلمين والأقباط، وفي السودان حالة مستمرة من الصراع بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي ـ الوثني، أما في المغرب فالهوة ما بين العرب والبربر قابلة للاتساع»[1].

لقد تجاوزت إسرائيل مرحلة التخطيط لتقسيم المنطقة وانتقلت إلى مرحلة التنفيذ. وبموجب التصور الإسرائيلي للتنفيذ ستكون هناك: ثلاث دول في العراق، إحداها كردية سنية في الشمال، وسنية عربية في الوسط، وشيعية عربية في الجنوب، وثلاث أو أربع دويلات في سوريا، منها واحدة درزية، وثانية علوية، وواحدة سنية، وأربع أو خمس دويلات في لبنان، موزعة بين الموارنة والمسيحيين الآخرين، ودولة سنية وأخرى شيعية، وسيكون هناك أردنان: أحدهما للبدو وآخر للفلسطينيين من دون الحديث عن الضفة الغربية التي ستضمها إسرائيل، أما العربية السعودية فيُراد إعادتها إلى الفسيفساء القبلية التي كانت قبل إنشاء المملكة عام 1933 بحيث لا يعود لها من الوزن سوى ما للكويت والبحرين وقطر وإمارات الخليج الأخرى. إذ يرى الإسرائيليون أن جميع هذه الكيانات، لن تكون فقط غير قادرة على أن تتحد، بل سوف تشلها خلافات لا انتهاء لها، على مسائل حدود وطرقات، ومياه ونفط وزواج ووراثة الخ. ونظراً لأن كل كيان من هذه الكيانات سيكون أضعف من إسرائيل، فإن هذه ستضمن تفوقها لمدة نصف قرن على الأقل.

(1) جريدة معاريف الإسرائيلية، 1981/12/18.

في الأساس ينطلق المفهوم الصهيوني من إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من الباكستان حتى المغرب على أساس طوائفي وإثني، من الاعتقاد المبني على نظرية تقول إن الصورة الجغرافية الحالية للمنطقة، لا تعكس حقيقة الصراع. وإن ما هو على السطح يتناقض مع ما هو في العمق: على السطح كيانات سياسية لدول مستقلة. ولكن في العمق هناك أقليات لا تعتبر نفسها ممثلةً في هذه الدول، بل ولا تعتبر أنّ هذه الدول تعبر عن الحد الأدنى من تطلعاتها الخاصة[1].

وبضرب الأحلام كعنصر جامع وموحد تبرز المتناقضات وتسهل بالتالي عملية استغلالها لإعادة رسم خريطة المنطقة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي لإسرائيل. وهذه المقتضيات يحددها تقرير «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات». يقول الكاتب: الصهيوني: «في العصر النووي لا يمكن ضمان بقاء إسرائيل إلاّ بمثل هذا التفكيك. ويجب من الآن فصاعداً بعثرة السكان. وهذا دافع استراتيجي فإذا لم يحدث ذلك، فليس باستطاعتنا البقاء مهما كانت الحدود».

ثم إن هذا المخطط الإسرائيلي لا ينطلق من عدم. هناك سوابق عديدة حديثة وقديمة. فهي وإن كانت فاشلة، فإنها لاتزال تشكل بذرة الشيطان، في أرض مقدسة. فقد حاولت فرنسا في مواجهتها لحركة الوحدة العربية في مطلع العشرينات من هذا القرن تقطيع سوريا إلى عدة دول يتمتع كل منها بالحكم الذاتي، منها اثنتان على أساس طائفي وهما دولة جبل الدروز ودولة العلويين.

ومن هذه السوابق التاريخية أيضاً اعتماد بريطانيا على الأقباط في مصر، وعلى الاشوريين في العراق وعلى اليهود في فلسطين. وكانت بريطانيا تخطط لإقامة دولة أشورية في المناطق الغنية بالنفط في العراق. ولكنّ فشل المخطط عرّض الأشوريين إلى مذبحة شبيهة بمذبحة الأرمن في تركيا. فهاجر عشرات الآلاف من الأشوريين والأرمن إلى الولايات المتحدة وإلى لبنان حيث ساعدتهم هويتهم المسيحية على الاستيطان السريع.

وقبل ذلك جرت محاولة تقسيم جبل لبنان إلى دولتين درزية ومارونية استمرت خمسة عشر عاماً (1845 ـ 1860)، ثم سقطت إثر سلسلة من المذابح الطائفية الرهيبة التي لاتزال آثارها منعكسة بصورة واضحة حتى اليوم.

غير أنّ زرع الكيان الصهيوني العنصري في قلب الوطن العربي وتحويل هذا الكيان

(1) Bernard Lewis, in: The American Strategic Surveil - 1980, Executive Intelligence Research Project

إلى ترسانة عسكرية وإلى خط هجوم أمامي للدفاع عن مصالح الاستعمار الحديث، أدى إلى تنشيط فكرة دول الأقليات الدينية والمذهبية والإثنية على نطاق واسع.

وكان لبنان المدخل إلى التنفيذ وذلك لسببين أساسيين:

السبب الأول: هو أن لبنان حتى عام 1975 كان يطرح نفسه دولةً مركبةً من 17 طائفة دينية مختلطة تتعايش في ظل ديمقراطية الطوائف وبصورة تؤكد إمكانية مثل هذا التعايش، بل وتحقيق الازدهار في ظله. ويتناقض جوهر الكيان اللبناني هذا مع جوهر الكيان الصهيوني القائم على عنصرية «شعب الله المختار» كما تتناقض ديمومة الكيان اللبناني وازدهاره مع المخطط الصهيوني لتجزئة المنطقة إلى دول إثنية وطائفية متناحرة.

السبب الثاني: إن حركة التحرير الفلسطينية اعتمدت في عام (1975) التجربة اللبنانية مثالاً لها. ودعت إلى الاقتداء بها لإقامة دولة في فلسطين يتعايش فيها ـ كما في لبنان ـ العرب المسلمون والمسيحيون، مع اليهود.

وقد أرادت إسرائيل أن تفشل هذه القدوة وأن تسفّهها لإسقاط شعار المنظمة ومشروعها. فبدأت في العام نفسه(1975) المؤامرة على لبنان لضرب وحدته الوطنية. وقامت من جراء ذلك سلسلة المذابح الطائفية التي أدت إلى فرز للسكان على صعيد طائفي ومذهبي. وشهد لبنان من المجازر البشعة على هذا الصعيد ما يكفي لتحوله من قدوة للتعايش بين المذاهب والإثنيات المختلفة، إلى تجربة تؤكد استحالة هذا التعايش تثبيتاً لوجهة النظر الصهيونية. ومن هنا أهمية إعادة تعويم تجربة التعايش في لبنان في ضوء ميثاق الطائف للتصدي للمؤامرة الصهيونية التقسيمية. ومن هنا أيضاً الإصرار الإسرائيلي على تفشيل الطائف وإنهاك لبنان حتى الاستسلام للتقسيم، كمدخل إلى تقسيم كل المنطقة الممتدة من المحيط الهندي حتى المحيط الأطلسي.

إن المعادلة الاستراتيجية واضحة تماماً. وهي أن مزيداً من الاستنزاف العربي والإسلامي يعني مزيداً من الأمن الصهيوني ومزيداً من الديمومة للكيان الصهيوني.

وفي ضوء هذه المعادلة أسجل الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: إرتفاع حدّة الصراعات العربية ـ العربية ليس فقط بين الدول العربية القائمة، وإنما أيضاً بين مجموعات طائفية وإثنية داخل الدول العربية نفسها. ونذكر على سبيل المثال ما يأتي:

أ ـ التمرد الانفصالي في جنوب السودان.

ب ـ المشكلة الكردية في العراق.

ج ـ إبراز الحركة البربرية في الجزائر والمغرب.

د ـ الانقسام العنصري الزنجي ـ العربي في موريتانيا.

هـ ـ إستمرار المراهنة على تجديد الحرب الأهلية في لبنان بأبعادها الطائفية الإسلامية ـ المسيحية.

و ـ تحريك الأقباط في صعيد مصر، وإثارة الاضطرابات بينهم وبعض الحركات الإسلامية.

ز ـ إثارة النعرات المذهبية الشيعية ـ السنية في ضوء مخلفات الحرب العراقية ـ الإيرانية في كل منطقة الخليج العربي.

الملاحظة الثانية: إرتفاع حدّة الصراعات العربية ـ العربية في مشرق العالم العربي ومغربه. وليست حالة التصدع التي تمر بها الجامعة العربية بعد أزمة الخليج بين العراق والكويت، وليس العجز عن استئناف عقد مؤتمرات القمم العربية سوى انعكاس مباشر لذلك.

الملاحظة الثالثة: إرتفاع حدة الصراعات العربية ـ مع الدول غير العربية المتاخمة لحدود العالم العربي.

ونذكر على سبيل المثال:

أ ـ الصراع السوداني مع الدول المجاورة.

ب ـ الصراع الليبي مع تشاد.

ج ـ حرب العراق مع إيران.

د ـ الخلاف السوري ـ العراقي مع تركيا حول نهر الفرات.

الملاحظة الرابعة: دعم التيارات الدينية ذات الصفة الارتدادية عن الإسلام كالقاديانية والبهائية وغيرهما، وذلك لتعطيل دور الإسلام كقوة جامعة وموحدة، ولإجهاض حركة الوعي الإسلامي مرةً أخرى.

إن عالماً عربياً يواجه في الداخل والخارج كل هذه الصراعات يجد نفسه منصرفاً عن مواجهة العدو الحقيقي وهو الصهيونية المزروعة في قلب فلسطين. وإذا كانت مصلحة إسرائيل تقتضي تعميق وتوسيع هذه الصراعات كلها باستغلال التمايز الإثني أو المذهبي في العالم العربي، أي بإضعاف العنصر الموحد المشترك بينها وهو الإسلام، فإنّ من مصلحة العالم العربي حل هذه الصراعات والتغلب عليها بالعودة إلى العنصر الموحد المشترك وهو الإسلام.

والسؤال هو كيف يكون ذلك.

للإجابة على هذا السؤال اليوم، لا بد من العودة إلى الوراء لاستلهام العبر والدروس

من تجارب الماضي.

يقول المؤرخ الأميركي لوثروب ستودارد [1]: «إنّ الإسلام جعل ملايين الناس من عروق كثيرة ونحل وافرة يعتنقونه، ولكن مع نقص بالغ في هضمه لهم. ذلك أنه تم انتحال الإسلام من قبل أمم غير عربية فسّرت رسالة النبي (عليه السلام) تفسيراً غريزياً ملائماً لمناخ عرقها الخاص وثقافتها فنشأ عن هذا تشويه للإسلام الأصلي».

وكان للمؤرخ أرمينوس فنبري[2] رأي مماثل؛ فقد قال: «لم يكن الإسلام ومذاهبه ما اجتاح قسم آسية الغربي وأوجب الوضع الحاضر الكئيب، بل استبداد الأمراء المسلمين الذين أفسدوا دين النبي».

إن الأسباب السياسية لسقوط الدولة الإسلامية يجب أن تكون اليوم نبراساً لتجنب المزيد من السقوط، بل لإعادة تسلق القمة نحو الدولة التي حدد فلسفتها نبينا محمد عليه الصلاة والسلام بقوله: «إنما أنا بشر مثلكم إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به. وإذا أمرتكم بشيء عن رأي فإنما أنا بشر».

وقد قامت مرحلة الخلافة الأولى على أساس هذه القاعدة التي حددها الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقال في خطبة المبايعة: «أيها الناس! قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أرجع عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله. أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم».

ومن أجل ذلك اعترف المؤرخ فنبري[3] بأن الإسلام أكثر ديانات العالم ديمقراطية. ظهر مبشراً بالحرية والمساواة معاً، فإذا ما وجدت حكومة دستورية قديماً كانت حكومة الخلفاء الأولين تلك الحكومة.

ومن خلال دور إسرائيل في لبنان خاصة وفي دعم بعض الحركات الانفصالية الأخرى في العالم العربي (جنوب السودان وشمال العراق) يمكن استلهام الكثير من الدروس والعبر. فمن خلال حق تقرير المصير الذي تحجبه إسرائيل عن الشعب الفلسطيني تريد إسرائيل أن تتمتع به إثنيات ومجموعات مذهبية أخرى في العالم العربي حتى يتجزأ العالم العربي إلى دويلات صغيرة يكون الكيان الصهيوني أقواها على

(1) لوثروب ستودارد: حاضر العالم الإسلامي، باريس، 1923، ترجمة الأمير شكيب أرسلان.

(2) أرمينيوس فنبري، الثقافة الغربية في البلاد الشرقي، لندن، 1906.

(3) تركيا اليوم وقبل أربعين عاماً، أرمينيوس فنبري، باريس، 1898.

الإطلاق.

* * * * *

إنّ الإسلام يتوفر على الجامع التوحيدي المشترك بين كل الاثنيات الإسلامية، والطوائف غير الإسلامية للأسباب الأساسية الآتية:

أولاً: إن الإسلام مبني على رفض العنصرية ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا. إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾. والإسلام مبني على المساواة بين الشعوب المتنوعة: «لا فضل لعربي على أعجمي إلابالتقوى». وهذا ينقض فكرة شعب الله المختار وهي أكثر أفكار التعصب والتمييز العنصري حقداً وكراهية لبقية الشعوب الإنسانية.

لقد استطاع الإسلام أن يساوي بين العرب (ومنهم النبي محمد عليه السلام، وبلغتهم ـ لغة أهل الجنة ـ نزل القرآن الكريم) مع سائر الشعوب الإسلامية الأخرى مساواةً كاملةً في الحقوق والواجبات.

فلم يفرض الله مثلاً الصلاة على المسلم العربي مرة وعلى المسلم غير العربي مرات. فالمسلمون متساوون كأسنان المشط، وهم يشكلون جسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

ثانياً: في الوقت الذي تنكر المسيحية كلاً من الإسلام واليهودية، وفي الوقت الذي تنكر اليهودية كلاً من الإسلام والمسيحية، فإن الإسلام يعترف بالديانتين المسيحية واليهودية كديانتين من عند الله سبحانه وتعالى. حتى أن محمداً عليه السلام يقول: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق، مما يفسر بأن الديانتين السابقتين تدعوان مع الديانات العديدة الأخرى التي ذكرها الله في كتابه الكريم والتي لم يذكرها، إلى مكارم الأخلاق، وإن الإسلام جاء ليكمل هذه الدعوة وليتممها، ولذلك فإنّ الرسول محمداً عليه السلام هو آخر الرسل وخاتم النبيين.

من أجل ذلك، فإن من واجب المسلم شرعاً احترام المسيحية واليهودية وتأمين حرية ممارستها. إن من الخطأ أن نسمي تعايش اليهود والمسيحيين مع المسلمين في ظل دولة الإسلام بأنه كان تسامحاً إسلامياً. إن الأمر أكثر من تسامح. إنه ممارسة للعقيدة الإسلامية. وهي الممارسة التي أدت إلى إغناء الحضارة الإسلامية مع غير العرب وغير المسلمين الذين لم يفقدوا في ظل الإسلام شيئاً من شخصيتهم الدينية أو القومية.

يقول الإمام أبو حنيفة في رسالته «العالم والمتعلم»: إن الله عز وجل إنما بعث رسوله رحمةً ليجمع به الفرقة وليزيد الألفة، ولم يبعثه ليفرق الكلمة ويحرض الناس بعضهم

على بعض.

ويفسر أبو حنيفة هذه القاعدة التوحيدية بقوله في رسالته ذاتها: «إن رسل الله لم يكونوا على أديان مختلفة، ولم يكن كل رسول منهم يأمر قومه بترك دين الرسول الذي كان قبله لأن دينهم كان واحداً. وكان كل رسول يدعو إلى شريعة نفسه وينهى عن شريعة الرسول الذي قبله لأن شرائعهم مختلفة. وهذا يفسر قول الله تعالى: ﴿**لكلٍّ جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً**﴾ وقوله تعالى: ﴿**ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة**﴾. وقوله جلّ وعلا: ﴿**شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليكم وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه**﴾. ولذلك يقول أبو حنيفة: «إن الدين لم يبدل ولم يحول ولم يغير. والشرائع قد غيرت وبدلت لأنه رب شيء قد كان حلالاً لأناس قد حرّمه الله عز وجل على آخرين؛ كالخمرة أحلّها للمسيحيين وحرّمها على المسلمين».

في ضوء ذلك رأى أبو حنيفة أن الدين واحد، وهو التوحيد. والشرائع مختلفة. فإن اتفق آخرون مع المسلمين في الأصل فإن اختلافات الشرائع جزئية، وعلى الفقيه أن يفهم هذا المعنى الوحدوي للإسلام المستوعب الذي يريد جمع الناس، وتوحيد المجتمع في الداخل من مبدأ الاعتراف باختلاف الشرائع، أي إمكان وجود شريعة اجتماعية أخرى غير الشريعة الإسلامية لفئات اجتماعية تعيش مع المسلمين في مجتمع واحد[1].

إن أسوأ ما يمكن أن يصل إليه سوء العلاقة بين غير المسلم والحكم الإسلامي هو الخيانة أو التمرد.

في الحالة الأولى: أي الخيانة ـ والتجسس لمصلحة العدو، فإن حكم الإسلام في الذمي الخائن هو الحكم نفسه في المسلم الخائن. أي القتل (العقوبة غير محددة في القرآن الكريم، ولكن قياساً على سنة النبي عليه السلام). ذلك أنّ فعل الخيانة من غير المسلم يعتبر خروجاً عن عهد الذمة.

وفي الحالة الثانية: أي التمرد ـ فإنّ حكم الإسلام في تمرد غير المسلم هو أن التمرد لا ينهي عقد الذمة. بل إنه جريمة بحق الدولة يعاقب عليها بمثل ما يعاقب عليها المسلم. أي أن التمرد يعتبر احتجاجاً على حالة سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية، وليس عدواناً ضد المجموعة الإسلامية.

إن التاريخ الإسلامي حافل بالأمثلة للتعامل بين المسلمين وغير المسلمين. ونذكر من

(1) مجلة فكر ـ باريس ـ العدد 4. 1984.

هذه الأمثلة والقواعد ما يأتي:

1 ـ عندما فرضت الجزية على نصارى بني تغلب في الشام، رفض هؤلاء دفع الجزية اعتقاداً منهم أنها تتنافى مع الكرامة. فاصطدموا بالسلطة الإسلامية. وأدى ذلك الاصطدام إلى التحاقهم بالروم المسيحيين غير العرب الذين كانوا في حالة حرب مع الإسلام. هنا اقترح النعمان بن زرعة على الخليفة عمر بن الخطاب أن يجبي منهم الجزية باسم الزكاة. ووافق عمر. ومن بعده أقر الفقهاء قاعدة تقول إذا كان قوم غير مسلمين لهم قوة وشوكة وامتنعوا عن أداء الجزية إلا إذا صولحوا على ما صولح عليه بنو تغلب، وخيف الضرر بترك إجابتهم إلى طلبهم، ورأى الإمام إجابتهم دفعاً للضرر، جاز ذلك، إذا كان المأخوذ منهم بقدر ما يجب عليهم من الجزية وزيادة قياساً على ما فعله عمر مع نصارى بني تغلب[1].

وفي «منتهى الإرادات» لابن النجار «ونصارى العرب يهودهم ومجوسهم من بني تغلب وغيرهم، لا جزية عليهم ولو بذلوها، ويؤخذ عوضها زكاتان من أموالهم».

2 ـ عندما أغار البيزنطيون على الشام اجتاحوا مناطق كانت تسكن فيها قبائل عربية مسيحية. وكانت هذه القبائل قد ارتضت بالحكم الإسلامي ودفعت الجزية. وأثناء الاجتياح جيشت قوى لمقاتلة البيزنطيين المسيحيين إلى جانب إخوانهم العرب المسلمين. من أجل ذلك أعاد أبو عبيدة بن الجراح إليهم الجزية التي سبق لهم أن دفعوها ووجه إلى وجهائهم كتاباً قال في: «إنما رددنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من الجموع. وأنكم اشترطتم علينا أن نمنعكم (أي أن نحميكم) وإنا لا نقدر على ذلك وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم»[2].

3 ـ مع أن قبيلة بكر بالكوفة اعتنقت الإسلام في معظمها، إلا إن رئيسها وكان يدعى أبجر بن جابر بقي مسيحياً. ومع ذلك لم يجد الحكم الإسلامي أي غضاضة في ذلك[3].

4 ـ عهد خالد بن الوليد مع نصارى الحيرة. وقد جاء فيه: «وجعلت لهم أي شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه، أسقطت عنه جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين ما أقام بدار الهجرة ودار

(1) الأموال لأبي عبيد، ص 29.
(2) تاريخ الطبري: 1/ 3044.
(3) الأغاني 83/8.

الإسلام»[1].

5 ـ في العهد العباسي كان يتم تعيين كبير النساطرة ببغداد من قبل الخليفة العباسي وذلك بعد موافقة أهل دينه. وفي عهد تعيينه نص يوكل إليه مراعاة شؤون أهل دينه. ويذهب بعض الفقهاء إلى حد القول أن لأهل الكتاب حق الحكم بشرائعهم في كل ما لا يمس أمن الأمة. وأن الشريعة الإسلامية هي حجة على المسلم وله فقط[2].

6 ـ عندما تمرد المسيحيون في جبل لبنان على الوالي العباسي صالح بن علي، وقعت سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين جيش الوالي والمتمردين. فأعد الوالي جيشاً كبيراً لاجتياح الجبل معتبراً أن التمرد كان نقضاً للعهد. غير أن الإمام الأوزاعي أصدر فتواه الشهيرة التي قال فيها: «لقد كان من إجلاء أهل الذمة من جبل لبنان ممن لم يكن ممالئاً لمن خرج على خروجه.. فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة حتى يخرجوا من ديارهم. وحكم الله تعالى ألا تزر وازرة أخرى... فإنهم ليسوا بعبيد ولكنهم أحراراً أهل ذمة»[3].

7 ـ عندما فتح عمر بن الخطاب القدس أبرم عقداً مع وجهاء المدينة أعطاهم فيه «الأمان لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها، وسائر ملتها أنه لا تسكن ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها... ولا من شيء من أموالهم. ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم»[4].

طبعاً هناك أمثلة عديدة أخرى، إلا أن هذه الأمثلة تشكل قاعدةً لقياس التعامل الحكيم مع العرب غير المسلمين، ومع المسلمين غير العرب. ليس فقط لقطع الطريق أمام محاولات استغلال سوء التفاهم بينهم وبين المسلمين، وإنما لتطبيق روح الإسلام الحقيقي.

إن النزعة العامة للتدين في المجتمع الشرقي من جهة، والحرص على صيانة بعض المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية لدى فئات معينة من جهة ثانية، يشكلان العاملين الأساسيين لتحويل الخلافات والتناقضات بين المجموعات المتنافسة إلى خلافات دينية أو مذهبية[5].

فعندما اعتلى بنو أمية السلطة عارضهم قسم من الرأي العام واعتبرهم مغتصبين لحق

(1) الأموال لأبي عبيد، ص 295.

(2) اختلاف الفقهاء للطحاوي، ص 216.

(3) الإمام الأوزاعي للدكتور صبحي محمصاني، ص 54.

(4) الطبري: 1/ 2405.

(5) مجلة فكر ـ العدد 3)، 1984.

المسلمين. وقد تشيع المعارضون للإمام علي كرم الله وجهه ولأبنائه رضي الله عنهم جميعاً. فقامت الشيعة. ولقد كان سبب الانقسام سياسياً محصوراً في مسألة الخلافة. ولم يكن هناك للدين أية علاقة وخاصة من حيث مضمون العقيدة. وقد انتشر التشيع في إيران بعد القرن السابع الهجري.

إننا نفهم هذه النزعة القومية المتميزة في ضوء المحاولات التي جرت في عهد بني أمية حيث كان يفرض على المسلمين الجدد من غير العرب الالتحاق بالقبائل العربية. وقد أطلقت على هؤلاء تسمية الموالي. وتذهب بعض الدراسات التاريخية إلى حد القول أن العرب وضعوا في البداية العراقيل أمام الذين يعتنقون الإسلام من غير العرب بأن عاملوهم معاملةً غير مساوية للعرب في جمع الضرائب أو في دفع الأعطيات. ورغم أن الدولة في أيام الأمويين كانت ترفع لواء الإسلام كدين كلي شمولي (لكل الناس)، إلا أنها كانت دولة عربية ليس لأن العرب استأثروا بالسلطة وطبقوا عاداتهم الموروثة من مرحلة ما قبل الإسلام فحسب، بل لأنهم جعلوا العروبة، أي الانتماء العربي شرطاً للإسلام.

وقد تكون البذرة الأولى للتمايز المذهبي قد غرست في أرض هذه التربة. فقد حاول العرب تنظيم الدولة الإسلامية على أساس مركزية عربية شبه مطلقة مما أعاق عملية الاندماج، بين المسلمين العرب وغير العرب، وبين المسلمين وغير المسلمين. فمن جهة أولى اتسعت قاعدة الموالي، وظلوا مفتقرين إلى الامتيازات التي احتفظ بها المسلمون العرب. وكان من الموالي شعوب ورثت حضارات أكثر تقدماً من عرب شبه الجزيرة العربية. هذا الحرمان وهو في حد ذاته سوء تطبيق للإسلام، أدى إلى قيام جماعات سياسية على قاعدة الحرمان والتمييز. وقد صاغت هذه الجماعات لنفسها مظلة دينية تحتمي تحتها، شأن كل جماعة أخرى، وهكذا كلما تأججت الصراعات الاجتماعية أو المشاكل الاقتصادية أو المصالح السياسية، كانت الانقسامات المذهبية تتسع. وكان التمايز الإثني يركز أقدامه تحت هذه المظلة الدينية.

كان لا بد من الاستنارة بهذه الخلفية التاريخية لأهم دولتين في الإسلام الأول لتلمس الطريق نحو الخروج من دوامة الخطر التقسيمي المعلق فوق عنق الوطن العربي، وللوقوف أمام الأبعاد الحقيقية للتيارات الدينية الارتدادية.

ـ فيجب أن نعترف بأن هناك مشكلة بل مشاكل تتعلق بصميم العلاقات الإنسانية والعقائدية لهذه الأقليات مع بعضها من جهة، ومع الأكثرية العربية من جهة ثانية.

ـ ويجب أن نعترف أن للدول الأجنبية تاريخاً طويلاً من محاولات استغلال التمايز

بين الأقليات مع بعضها من جهة، ومع الأكثرية العربية من جهة ثانية.

ـ ويجب أن نعترف أن وجود الكيان الإسرائيلي ككيان عنصري لأقلية غريبة يشكل عامل تشجيع أمام بعض الأقليات للاقتداء به في محاولة لإقامة كيانات خاصة مماثلة.

ويجب أن نعترف أن من مصلحة إسرائيل تقسيم المنطقة العربية، وتجزئتها بما يحقق تلاقياً ذا طبيعة استراتيجية بين الكيان الصهيوني والتطلعات الانفصالية لبعض هذه الأقليات.

ـ ويجب أن نعترف أن من مستلزمات استغلال التميز الإثني أو الديني أو المذهبي لدى مجموعة الأقليات:

1 ـ إضعاف الإسلام كقوة موحدة، وذلك عن طريق إثارة الصراعات المذهبية وحتى عن طريق ضرب الدين الإسلامي نفسه من خلال بعض التيارات الدينية المشبوهة.

2 ـ إضعاف العروبة كقوة معنوية جامعة للأمة، ورادعة للمتربصين بها وذلك عن طريق منع قيام الوحدة وإثارة الصراعات بين الدول العربية.

3 ـ ضرب لبنان النموذج الحي والناجح للتعايش بين الأقليات.

4 ـ تضخيم قوة الكيان الصهيوني وإبرازها على أنها مستمدة أساساً من طابعه العنصري، ليكون نموذجاً مغرياً للآخرين.

إن مواجهة هذه الحقائق كافية لتشخيص المرض، وبالتالي لتحديد تعريف صحيح وسليم للمشكلة القائمة. وتعريف المشكلة هو نصف الطريق إلى حلها. ذلك أنه لا يمكن أن تكون هناك معالجة من دون تحديد أسباب المرض.

والمعالجة تقتضي كما أشرنا:

1 ـ العودة إلى روح الإسلام كقوة جامعة وموحدة.

2 ـ تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي بين الدول القائمة والعمل بجدية لإقامة الوحدة.

3 ـ إنقاذ لبنان إنقاذاً لصيغة التعايش فيه.

4 ـ كسر شوكة الكيان الصهيوني وإبراز نقاط ضعفه الذاتية.

5 ـ مد جسور من التفاهم والتآخي بين الأقليات المتعددة والأكثرية العربية الإسلامية، بما يحفظ لهذه الأقليات حقوقها الطبيعية التي كانت تتمتع بها دائماً في ظل الإسلام، عقائدياً واجتماعياً وثقافياً وانسانياً.

6 ـ تصحيح العلاقة بين الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى وخاصة تلك المجاورة

للعالم العربي.

7 ـ محاربة التيارات الدينية الهدامة.

وإذا كان من مصلحة الكيان الإسرائيلي حتى يضمن لذاته النمو والبقاء، إضعاف جسد الأمة العربية وروحها الإسلامية، فإن من مصلحة الأمة العربية التمسك بصفاء الروح الإسلامية ونقاوتها للمحافظة على تماسكها ووحدتها.